



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

١٨ أكتوبر ٢٠١٧

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق باستبدال نص المادة (٥٦) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ،
برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

صالح أحمد عاشور

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
وتتولى من أجلها اللجنة القادمة

٢٠١٧/١٠/١٨

اقتراح بقانون

باستبدال نص المادة (٥٦) من القانون رقم (٣١)

لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام

قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،

- وعلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (٥٦) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ المشار إليه النص الآتي :
" كل موظف عام أو مستخدم ، وكل شخص مكلف بخدمة عامة ، اعتمد على وظيفته لإساءة معاملة الناس أو السخرية منهم أو إهانتهم أو استعمل القسوة معهم ، بحيث أخل بشرفهم أو مس كرامتهم أو أحدث آلاما بأبدانهم ، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز مائتي وخمسة وعشرين دينارا أو بإحدى هاتين العقوبتين ."

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون

بإستبدال نص المادة (٥٦) من القانون رقم (٣١)

لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام

قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠

درج القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء وكذلك القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ على توقيع عقوبات على كل من يتعرض لموظف عام أثناء تأديته وظيفته ، أو يسيئ إليه أو يعتدي عليه ، وحيث أن هناك من الموظفين من يعتدون على المواطنين أو المراجعين بالقول أو الفعل عبر الإساءة إليهم وسوء معاملتهم ، ويتناول عليهم في الوقت الذي يفترض فيه أن يخدم الشعب والمواطنين ، وأن يتعامل معهم بكل احترام ، لذا رُئي التقدم بهذا الاقتراح بقانون لاستبدال نص المادة (٥٦) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٠ المشار إليه والتي نصها " كل موظف عام أو مستخدم ، وكل شخص مكلف بخدمة عامة ، استعمل القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث آلاما بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز مائتين وخمسة وعشرين دينارا أو بإحدى هاتين العقوبتين " .

ولقد عدل نص المادة بموجب هذا الاقتراح بقانون بإضافة عبارة " إساءة معاملة الناس أو السخرية منهم" وكذلك عبارة "مس كرامتهم" لتشكل هذه الأفعال جرائم يعاقب عليها بذات العقوبة المقررة لاستعمال القسوة وإحداث الآلام .

والغاية من هذا الاقتراح تحقيق العدالة والتوازن والمساواة بين الموظف والمواطن أمام القانون ، بحيث يعاقب الموظف جنائيا كما يعاقب المواطن أو المراجع ، بدلا من الوضع الحالي الذي يحيل الموظف للمساءلة الإدارية والتأديبية عند إساءته للمراجعين ، ويعاقب المواطن والمراجع جنائيا ، وفي ذلك كيل بمكيالين وظلم للمواطن والمراجع الذي يواجه عقوبة جنائية ، الأمر الذي شجع الكثير من الموظفين - كبارا وصغارا - على التناول والاستهانة بالمراجعين .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

ولقد كان نص المادة (٥٦) قبل تعديله بموجب هذا الاقتراح بقانون يقتصر على تجريم أفعال محددة ترتكب من قبل الموظف العام ، وهي على سبيل الحصر استعمال القسوة مما يؤدي إلى الاخلال بشرف المجني عليه أو يسبب له آلاماً ، أما بعد تعديل النص فقد وسعت دائرة الأفعال المجرمة لتشمل حتى الإساءة أو السخرية أو الإهانة المخلة بالشرف أو الماسة بالكرامة ، وترك للمحكمة تغليظ العقوبة وفق جسامه الفعل وظروف كل حالة بحيث لا تتجاوز مدة الحبس ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز مائتي وخمسة وعشرون ديناراً ، كما يجوز للمحكمة أن تحكم بإحدى هاتين العقوبتين.